

## مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية

### عرض السيد الوزير الأول أمام المجلس الشعبي الوطني

#### بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على الرسول الكريم

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة النواب؛

تطبيقا للأحكام الدستورية ذات الصلة وتكريسا لمبدأي الشفافية والمساءلة، يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقر، لعرض مخطط عمل الحكومة الذي يهدف لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية و تعهداته أمام الشعب. لكونها أول حكومة يعينها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي انتخبه الشعب الجزائري يوم 12 ديسمبر 2019، فإن ذلك يعزز طموحها لتجسيد الالتزامات التي تعهد بها أمام الشعب، و سعيها في رفع التحدي لبناء الجزائر الجديدة، جزائر الإستحقاق، جزائر الشفافية، جزائر الرفاه المشترك.

إن مخطط عمل الحكومة الذي هو بين أيديكم، يشكل الخط التوجيهي للعمل الحكومي، برسمه السبل والوسائل التي ستعكف الحكومة من خلالها على تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي انتخب من أجله، والذي تترجمه التزاماته الأربعة والخمسين (54).

موازاة مع ذلك ستنتهج الحكومة مقاربة على المدى القصير من خلال تبني مخططات قطاعية استعجالية ستساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير أدنى حد من الخدمة العمومية، لا سيما في المناطق النائية التي يسميها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، مناطق الظل أو المناطق المنسية.

علاوة على ذلك، فقد أعد مخطط عمل الحكومة وفق مسعى يرمي إلى الاستجابة للاحتياجات والتطلعات المشروعة التي عبر عنها الشعب الجزائري في كل ميادين الحياة، مع إحداث قطيعة نهائية و نوعية مع الممارسات البالية في الحوكمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

كما يتزامن تقديم مخطط عمل الحكومة أمام مجلسكم مع مرور سنة على الهبة الشعبية التاريخية، التي عبر من خلالها الشعب الجزائري في طابع سلمى لا مثيل له، عن تطلعاته القوية إلى التغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية و بناء دولة القانون، معبدا بذلك الطريق لعهد جديد أفضى من خلال مسار انتخابي نزيه، إلى تمكين الشعب من اختيار رئيسه بكل حرية وشفافية.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة النواب؛

لقد عرفت بلادنا في السنوات الأخيرة تسييرا كارثيا للدولة وممارسات تسلطية أدت إلى نهب ثروات البلاد والقيام بعملية هدم ممنهج لمؤسساتها واقتصادها بهدف الاستيلاء على خيراتها.

كما أفضت هذه الممارسات إلى تهميش الكفاءات الوطنية المخلصة و النزيهة، و إلى زعزعة أسس الدولة مهددة بذلك لحمة شعبها.

إن هذا الواقع المرير هو الذي دفع بالجزائريين يوم 22 فبراير 2019 إلى استنكار ورفض محاولة إضعاف بلادنا. فخرج الشعب بكل مكوناته وفئاته لكي لا يتكرر ذلك مرة أخرى.

إن الشعب الجزائري يطالبنا اليوم بالتغيير الشامل للمنظومة المؤسساتية التي تجاوزها الزمن، فهو يرغب في بروز ممارسات سياسية سليمة وديمقراطية حقيقية، كما يطمح إلى حكمة اقتصادية عصرية وشفافة تكون في منأى عن ممارسات الفساد والمحسوبية والتضليل.

**السيد الرئيس؛**

**السيدات والسادة النواب؛**

الحكومة التي أتشرف بتسييرها تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، تنوي المساهمة الفعالة في بناء "عقد جديد" يشمل كل جوانب الحكامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف استرجاع ثقة شعبنا في حكامه وفي مؤسساته، ورسم القطيعة التي يتطلع إليها شعبنا.

إن استرجاع وتعزيز الثقة بين الشعب وحكامه، ستم عبر قيام ديمقراطية أساسها التداول على السلطة، واحترام الحريات الفردية والجماعية، والعدالة الاجتماعية وترسيخ دولة الحق والقانون.

كما سيتم بناء مجتمع لا مكان فيه للفوارق بين الجزائريين مهما كان مستواهم الاجتماعي، مجتمع يكفل للجميع تكافؤ الفرص، في كنف نظام ديمقراطي يكرس استقلال العدالة ويضمن شرعية المؤسسات.

ستعكف الحكومة التي أتشرف بتسييرها، تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، على الانطلاق في تطهير ذلك الإرث الكارثي، من خلال بعث ممارسات جديدة تهيئ الطريق السلس لبلوغ التغيير السياسي والاقتصادي المنشود الذي يتطلع إليه شعبنا الأبي.

هذه الحركية الشاملة تبلور في "العقد الجديد" (New Deal) الذي تجسده ثلاثية التنمية البشرية، والانتقال الطاقوي واقتصاد المعرفة والرقمنة.

هذا العقد الجديد يصبو إلى تحرير المبادرات في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويطمح إلى بعث نهضة حقيقية وإحياء الأمل لدى شعبنا.

**السيد الرئيس؛**

**السيدات والسادة النواب؛**

قبل التطرق لمحاوَر مخطط عمل الحكومة، أود أن أستعرض أمامكم وبكل شفافية الوضع الصعب والدقيق الذي تعرفه البلاد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والذي ستواجهه الحكومة بكل مسؤولية وثبات للقضاء على الانحرافات التي طبعت تسيير الشؤون العامة للدولة وعلى التأثيرات السلبية للقوى غير الدستورية على القرار السياسي والاقتصادي للبلاد.

إن واجب المسؤولية وحساسية الظرف يحتمان عليّ أن أطلعكم بصفة مختصرة على حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، لكي تكونوا على أتم دراية بالصعوبات والتحديات التي علينا أن نتجند جميعا من أجل رفعها.

فالوضع المالي الحالي للبلاد يبقى هشاً ومرتبظاً بشكل كبير بتقلبات السوق العالمية للمحروقات.

إن التراجع المتزامن لأسعار النفط ولحجم صادرات البلاد من المحروقات زاد في تفاقم عجز الميزانية العمومية.

كما أدى هذا الوضع إلى تفاقم عجز الميزان التجاري الذي بلغ 10 مليار دولار نهاية 2019، وتراجع احتياطات الصرف بأكثر من 17 مليار دولار في نفس السنة .

من جهته بلغ الدين العمومي الداخلي نسبة 45% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2019 بعد أن كانت تقدر بـ 26% في 2017 .

يضاف الى كل ما سبق الأثر المالي الضخم الناتج عن قرارات والتزامات اتخذت خلال سنة 2019 والتي بلغت 1000 مليار دينار، دون توفر التمويلات اللازمة لتغطيتها .

**السيد الرئيس ؛**

**السيدات والسادة النواب ؛**

بالرغم من صعوبة وتعقد الأوضاع، لا يمكننا أن نستسلم لليأس . فكما حقق أسلافنا من جيل نوفمبر ما كان يظنه الكثير مستحيلا في التحرر والاستقلال، لا أشك في أن جيل اليوم قادر أن ينهض بالجزائر من كبوتها ويعيدها إلى سبيل الازدهار والرقى .

إن أحد أهم تحديات الفريق الحكومي هو المساهمة مع كل القوى السياسية والاجتماعية والنخب الوطنية في داخل وخارج البلاد، في إخراج بلادنا من مرحلة سياسية واقتصادية حرجة إلى عهد جديد تستعاد فيه الثقة في مؤسسات البلاد عبر إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، تمكن بلادنا من تجاوز الأزمة التي عرفتها .

وسيتأتى ذلك بفضل تنفيذ التدابير والاجراءات التي جاء بها البرنامج الرئاسي، لا سيما التي تتعلق باستعادة مصداقية الحياة السياسية وأخلفتها وفعالية النشاط الاقتصادي وتصحيح الفوارق الاجتماعية .

كما ستعمل الحكومة جاهدة على إرساء ثقافة سياسية جديدة في تسيير الشأن العام رافضة للإقصاء، تقوم على الاحترام والوفاء بالتزامات والعهود، واعتماد الحوار والمقاربات التشاركية .

الاحترام هو ما سندين به للشعب الجزائري الذي عبر بكل سيادة وشفافية عن خياراته في الانتخابات الفارطة .

الوفاء والامثال للتزامات التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية، والتي سنكون مسؤولين عن تنفيذها احتراماً للثقة التي منحها إياه أغلبية الناخبين .

الحوار هو ما ستبناه الحكومة في تعاملها مع كل من لا يشاطرها أفكارها وتوجهاتها، لأن تاريخنا علمنا أن الجزائر تبنى بسواعد كل أبناءها على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم .

إن هذا المسعى، سيسمح بعون الله تعالى بالارتقاء ببلدنا نحو الحداثة كبلد ناشئ، وسوف تسجل العديد من الأعمال المهيكلة قيام الجمهورية الجديدة، جمهورية المساواة أمام القانون، وجمهورية الصدق في القول، وجمهورية لا يكون فيها الجهد والعمل المتقن مجرد شعار، جمهورية يكون فيها الشعب هو السيد .

**السيد الرئيس ؛**

**السيدات والسادة النواب ؛**

ستعكف الحكومة على تنظيم عملها حول المحاور الستة الرئيسية الآتية :

## المحور الأول: تشييد الجمهورية الجديدة

حيث يتعلق الأمر:

بتكريس ديمقراطية فعلية من خلال مراجعة المنظومة التشريعية المؤطرة للانتخابات، التي ستملي مستقبلا قواعد وشروط صارمة من أجل الحدّ من التأثير السلبي للأموال القذرة على الحياة السياسية، ووضع قواعد جديدة تضمن شفافية تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية ومراقبتها، وتشجع على بروز جيل جديد من المنتخبين.

تدعيم الحريات الديمقراطية من خلال تعزيز ضمانات ممارسة حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وترقية مجتمع مدني متحرر من القيود الإدارية، بما يجعله سلطة مضادة حقيقية، إلى جانب الصحافة ووسائل الإعلام التي سيتم تأكيد حريتها واستقلاليتها واحترافيتها.

تعزيز الوحدة الوطنية، من خلال ترسيخ وترقية وحماية مكونات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والعربية والأمازيغية وتوطيد ارتباط شعبنا بتاريخه وثقافته أسلافه العريقة، جنبا إلى جنب مع التفتح على الثقافات والحضارات الإنسانية وعلى اللغات الحية.

تكريس دولة القانون، التي هي دعامة الجزائر الجديدة، من خلال ترقية المرأة واستقلاليتها الإقتصادية، بعيدا عن النظام الديماغوجي للحصص، ومن خلال تنفيذ مخطط وطني لترقية الشباب بما يجعلهم شريكا كاملا في مسار بناء الجمهورية الجديدة.

وسيزل تكريس عدالة مستقلة وعصرية أولوية من أولويات الحكومة، التي ستجري مراجعة عميقة للمنظومة التشريعية من أجل تعزيز حق الدفاع وضمان احترام مبدأ تناسب العقوبات وتأكيد قرينة البراءة من خلال تحديد اللجوء المفرط إلى الحبس المؤقت والوقاية من الأخطاء القضائية، وأخلقة العمل القضائي.

كما وضع أمن الأشخاص والممتلكات في صميم عمل الحكومة، التي تعتمد تدعيم مكافحة الجريمة بكل أشكالها، ومكافحة آفة انعدام الأمن عبر الطرق والظواهر اللاأخلاقية في الفضاءات العامة وسائر أنواع الاعتداءات اللفظية والجسدية، بلا هوادة.

فضلا عن ذلك، سيتم اعتماد نمط جديد وعصري للحكومة يتسم بالصرامة والشفافية، قائما على أساس أخلقة الحياة العامة، عبر مكافحة حازمة للفساد والمحاباة والمحسوبية، الأمر الذي سينعكس بالضرورة بمراجعة منظومتنا التشريعية بغرض تعزيز آليات استرجاع الأموال العمومية المنهوبة، وتوفير حماية أكبر للمبلغين عن الفساد، وتوضيح مفهوم تضارب المصالح في القطاعات العمومية والخاصة، إلى جانب تشديد العقوبات المسلطة على جرائم الفساد وتبييض الأموال.

وفي نفس هذا الإطار، سيعاد النظر في الإمتياز القضائي الذي يتمتع به عدد من المسؤولين السامين في الدولة، على نحو يكرس مبدأ المساواة أمام العدالة.

وسوف تتجسد شفافية الأداء العمومي من خلال وضع آليات جديدة للوقاية والمراقبة، من أجل ضمان نزاهة المسؤولين العموميين والتسيير السليم لأموال الدولة.

وبشكل عام، يجب أن يصبح مفهوم المساءلة وتقديم الحسابات قاعدة في العمل العام تفاديا لكل انحراف. كما سيكرس مبدأ الكفاءة والنزاهة كمعيار أساسي للالتحاق بمختلف الوظائف في الدولة.

وعلى صعيد آخر، فإن تعزيز مهام هيئات المراقبة للدولة، وشفافية منح الصفقات العمومية، وتحسين نظام المتابعة والمراقبة والتدقيق، وفتح البيانات العمومية والنشر الدوري للتقارير الميزانية والمالية، ستشكل هي الأخرى دعائم جديدة تعتمده الحكومة من خلالها عصنة الأداء العمومي وضمان شفافيته.

وستكون هذه الورشات مرفوقة بإجراءات تحديث الجهاز الإداري، تركز أساسا على الرقمنة وتبسيط الإجراءات والخدمات، وكذا على ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك المواطن والمجتمع المدني في تحديد الخيارات وتقييم السياسات العمومية.

وتعد إعادة تنظيم الإدارة المركزية والمحلية عن طريق تعميق اللامركزية، وتحسين أداء المرافق العمومية، أعمالا يتعين الشروع فيها من باب الأولوية.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أعيد تأكيد عزم الحكومة تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، على إرساء قواعد جديدة للحكومة عمادها الديمقراطية واحترام القانون وبناء دولة الحق التي تضمن العدل لكل مواطنيها عبر مؤسسات شرعية لا تخضع للارتجال وللأهواء. مؤسسات قوية تدار بكفاءة ونزاهة وشفافية.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة النواب؛

المحور الثاني: الإصلاح المالي

لا يمكن في الظرف الحالي التطرق إلى إصلاح النظام المالي دون جعل استعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية في صدارة الأولويات، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية والميزانية والمالية الرشيدة، ثم وضع نظام وطني للإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية، يرشد السياسات الاقتصادية ويسمح باتخاذ الصائب من القرارات.

وعليه، ستوجه السياسة الجبائية الجديدة نحو مكافحة التهرب الضريبي وتحسين معدلات التحصيل الجبائي، والتصدي لظاهرة تضخيم الفواتير وتهريب رؤوس الأموال. وتجسيدا للتعهدات الرئاسية في مجال الانصاف والعدالة الاجتماعية سيتم العمل خصوصا على الإعفاء الضريبي للمداخيل الشهرية التي تقل عن مبلغ 30.000 دينار.

ويتجسد تبسيط النظام الجبائي الذي سيكون في صلب الإصلاح المرتقب، على المدى القصير، في إلغاء الرسوم ذات المردودية الضعيفة من جهة، ومراجعة نظام المزايا الجبائية وشبه الجبائية الذي ترتبت عليه في الماضي انحرافات خطيرة، من جهة أخرى.

سيتم تنفيذ الميزانية بانضباط وصرامة أكبر مع ترشيد الإنفاق العمومي وضمان توجيهه نحو تحفيز النشاط الاقتصادي، بوضع آلية للمتابعة والتقييم لبرامج التجهيز والاستثمار العمومي والقيام بإصلاح تدريجي وشامل لمنظومة الدعم الاجتماعي كي تتأكد استفادة الفئات المحرومة حقا منها.

من جهة أخرى، ستباشر الحكومة اصلاحا عميقا للقطاع المصرفي والمالي من خلال تحرير وعصنة تسيير المؤسسات المصرفية وتعميم أدوات الدفع الإلكتروني، واستحداث بنوك متخصصة وصناديق للإستثمار بالإضافة إلى تنويع عروض التمويل وتطوير البورصة. كما سيتم التشجيع على الادخار من أجل استقطاب السيولة المتداولة خارج الدوائر البنكية.

وعملا على تحسين التنافسية وجاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات المباشرة الأجنبية، فإن الحكومة ستتخذ سلسلة من التدابير لطمئنة المستثمرين الأجانب.

ولهذا الغرض، ستدرج الحكومة قواعد جديدة للحكومة في جميع القطاعات الاقتصادية، تقوم على وضع إجراءات واضحة وشفافة فيما يخص تحويل الأرباح بما يطابق المبادئ والقواعد الدولية؛ عصرنة النظام الجبائي للملكية الفكرية؛ عصرنة النظام المطبق على الشركات الرئيسية وفروعها؛ واستقرار الأحكام القانونية التي تحكم النظام الجبائي المطبق على الاستثمار، كما ستضع إجراء موحدًا في مجال القرارات الجبائية بهدف تحقيق الشفافية والانسجام والأمن القانوني للمتعاملين.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة النواب؛

### المحور الثالث: التجديد الاقتصادي

ستعمل الحكومة على ترشيد الاستهلاك وتوجيهه نحو كل ما هو جزائري. فكل القدرات المالية التي يتم توفيرها ستكون لبنة تُضاف إلى صرح تعزيز التنمية البشرية المستدامة التي تعتبر الشرط الضروري لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

ولذلك، فإن السياسة الاقتصادية الجديدة التي ستنتهجها الحكومة ستتمحور أساسًا حول وضع نمط جديد للحكومة الاقتصادية، وتسيير عصري للمؤسسة الاقتصادية، وتطوير الشعب الصناعية الواعدة ورفع مستويات الاندماج واثمين الموارد الطبيعية للبلاد.

وسيشمل هذا المسعى تطهير المحيط القانوني للاستثمار وتوفير مناخ مناسب للأعمال، و تخصيص العقار الاقتصادي للاستثمار المنتج البديل للاستيراد و تقييد منح المزايا بالآثار الاجتماعية والاقتصادية ويخلق مناصب العمل وبتقويم ميزان المدفوعات.

وستواصل الحكومة ضبط الواردات وتقليصها مع تفادي أحداث اضطرابات في السوق المحلية، من أجل حماية الإنتاج الوطني بوضع أنظمة قانونية ومعايير توجه الطلب العمومي نحو المواد والخدمات المحلية، فضلًا عن إدماج النشاطات الموازية ومكافحة التبذير بكل أشكاله.

كما تلتزم الحكومة بعدم زيادة أسعار المواد المدعمة ذات الاستهلاك الواسع، و هي عازمة على محاربة كل مظاهر المضاربة و الغش و الماساس بالقدرة الشرائية للمواطنين بكل وسائل الردع القانونية للحد من هذه الظواهر.

وستستفيد الصادرات خارج المحروقات من مزايا عديدة بغرض تحسين قدرتها التنافسية، ومن مرافقة الدولة وجهازها الدبلوماسي، قصد الولوج إلى الأسواق الخارجية.

وبالنظر إلى الامكانيات التي تتوفر عليها بلادنا في مجال مصادر الطاقات المتجددة، سيشكل الانتقال الطاقوي رافدا هاما للنمو الاقتصادي، من شأنه أن يسمح بالتخلص من التبعية إلى الموارد التقليدية والإنطلاق في ديناميكية التحول نحو نموذج طاقي مستدام.

وسيرتكز هذا الانتقال على نموذج جديد لإنتاج الطاقة واستهلاكها، يقوم على الفعالية والتكامل مع الموارد المتجددة التي سينجز منها 16.000 ميغاوات في آفاق 2035، على التحكم في تكاليف إنجاز منشآت الطاقات المتجددة وعلى تطوير صناعة بتر وكيميائية وتكريرية تسمح بتثمين مواردنا التقليدية.

وعلى صعيد آخر، سيتم انتهاج سياسة فلاحية مستدامة تعزز الأمن الغذائي للبلاد، وتحدّ من اختلال توازن الميزان التجاري، وتساهم بفعالية في تنويع الإقتصاد الوطني، على أن توجه الجهود نحو التنمية الفلاحية في المناطق الريفية والصحراوية والجبلية، تهدف إلى انتشار متناسق لتنمية هذه المناطق.

وستقترن هذه الحركية مع الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتشجيع الاستثمار الخاص والمبادرات الشبانية، واثمين الأملاك الغابية ومواد ومنتجات التميز مثل الحلفاء.

وهكذا، سيرتكز تطوير الإنتاج الفلاحي على الاستغلال العقلاني للعقار الفلاحي، وتوسيع المساحات المسقية، واستخدام التقنيات العصرية والمقتصدة للمياه والطاقات المتجددة وتعزيز نظام التصديق على المنتجات ووسمها. وفي هذا المنظور، فإن ثمين المناطق الصحراوية والجبلية قد تم التأكيد عليه بقوة في مقارنة الحكومة التي تولي أهمية خاصة لتنمية هذه الفضاءات، بفضل تنفيذ برنامج تنموي طموح.

وفيما يتعلق بنشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، فإن الأهداف المتوخاة تتمثل في زيادة العرض الوطني من المنتجات الصيدية، من خلال تطوير تربية المائيات والصيد في أعالي البحار، على نطاق واسع.

وقصد إقامة صناعة سياحية حقيقية، فإن الحكومة ستشجع بروز أقطاب امتياز ذات طابع ثقافي وديني واستغلال القدرات السياحية التي تزخر بها مناطق الجنوب، من خلال تجسيد مخطط لترقية وجهة الجزائر سيرتكز على الدعم المتعدد الأشكال لمختلف المتدخلين في هذه المجالات، بما في ذلك الصناعات التقليدية.

كما ستسهر الحكومة على بروز صناعة سينماتوغرافية وطنية حقيقية من خلال وضع تدابير تحفيزية لفائدة الاستثمار في الإنتاج السينماتوغرافي، وتوزيع الأفلام واستغلال قاعات السينما، وكذا في التكوين في مختلف المهن السينمائية، ولاسيما عبر استحداث البكالوريا الفنية.

وسيتواصل العمل على ترقية التشغيل ومكافحة البطالة كأهداف أساسية للسياسة الوطنية للتنمية، التي تقوم على مسعى اقتصادي خالص، مؤسس على النمو كمحرك رئيسي لاستحداث مناصب العمل الدائمة في قطيعة تامة مع المقاربة المعتمدة إلى حدّ الآن، التي كانت تقوم على معالجة اجتماعية محضة للبطالة.

وبهذا الصدد، تطمح الحكومة إلى تقليص نسبة البطالة إلى أقل من 10% وزيادة حصة العمل المأجور الدائم خلال الفترة 2020-2024 من خلال تحسين أداء المنظومة التربوية الوطنية، والتعليم التقني والتكوين المهني، على نحو يساهم في تكييفها مع احتياجات الاقتصاد ويجعل تأهيل اليد العاملة متماشيا مع احتياجات سوق العمل.

كما سيتم وضع آليات جديدة للإدماج المهني ستوجه حصريا نحو القطاع الإقتصادي، مع تشجيع إنشاء مناصب العمل عن طريق اعفاءات جبائية وتخفيف أعباء أرباب العمل، موازاة مع تعزيز أجهزة إنشاء النشاطات بما يسمح بدعم المرقين ومرافقة حاملي المشاريع.

وفي ذات السياق، يعدّ إنشاء دائرة وزارية جديدة تعنى بالمؤسسات الناشئة (Start-Up) واقتصاد المعرفة، إشارة قوية بالنسبة لخيارات الحكومة الإستراتيجية، من شأنها أن تعمل على توفير الظروف المطلوبة لاندماج بلادنا ضمن اقتصاد المعرفة بشكل سريع ومنظّم.

ولهذا الغرض سييتم وضع الأسس التنظيمية والوظيفية لبروز اقتصاد مؤسس على المعرفة بالإرتكاز على المؤسسات المبتكرة (innovantes) والمؤسسات الناشئة، من خلال إرساء محيط مشجع على تطوير المؤسسات الناشئة والثقافة الرقمية، واستحداث آليات مناسبة لتسهيل تمويلها وتشجيع تطورها.

يعد هذا التوجه نحو الاقتصاد المعرفي حتمية تعكف الحكومة من خلاله إدماج الاقتصاد الوطني في المنظومة الاقتصادية العالمية الحديثة، التي قوامها التنافس الذكي والابتكار الخلاق بالاعتماد على القدرات الشبانية الوطنية التي أثبتت في العديد من المناسبات قدرتها على الولوج إلى عالم الحداثة إذا ما وفرت لها الظروف المناسبة.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة النواب؛

المحور الرابع: التنمية البشرية

يجب أن تكون منظومتنا التربوية أولوية قصوى، ودور جامعتنا فعال مجتمعيًا وعلميًا. إن المعارف العلمية تتضاعف بنسق سريع يوجب علينا إعادة النظر في طريق ومناهج التعليم.

ستعمل الحكومة على تكريس التعليم للجميع في إطار منظومة قائمة على الإنصاف والنوعية والقيم التربوية والأخلاقية. حيث سيتم إضفاء الانسجام على البرامج البيداغوجية وتحيين مناهج التعليم وتعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية واليقظة، لاسيما في الطور الابتدائي، وذلك من خلال ضمان موارد تعليمية عصرية وكتب مدرسية إلكترونية من شأنها تخفيف عبء المحافظ لدى التلاميذ. وترقية شعب الرياضيات والتقنيات الرياضية والعلمية، وكذا تلقين المعلوماتية ابتداءً من الطور الأول.

إنّ الاهتمام الأول للحكومة في ميدان التعليم العالي يتمثل في بعث الثقة لدى الأساتذة، اللذين يقع على عاتقهم السهر على الارتقاء بالقيم الأكاديمية والقضاء على كل أشكال التمييز.

فضلا عن ذلك، سيتم دعم الجامعة لتمكينها من التكيف لكي تصبح فضاءً للتعليم والبحث العلمي والتفتح والإبداع وتشكل عندئذ دعائم حقيقية للتنمية الاقتصادية والنمو.

وسوف يتم الشروع في التحولات الضرورية بهدف ضمان تعليم ذي جودة عالية وتكوين النخب عبر إعادة بعث مسار تكوين مهندسي الدولة، وأقطاب البحث العلمي وتجديد مفاهيم ومناهج ومحتوى العلوم الاجتماعية والانسانية لمواكبة التغيرات والتطورات السوسولوجية والسياسية التي تميز عالمنا اليوم.

وسيتم تحسين جودة التكوين والتعليم المهنيين من خلال ترقية فروع التكوين التقنية والعلمية والتكنولوجية وإعادة تنظيم مسار التعليم المهني ونظام التوجيه وكذا توسيع شبكة المنشآت الأساسية للتكوين وإنشاء فروع الامتياز وتجسيد البكالوريا المهنية.

أما في مجال الصحة، ستنصب جهود الحكومة على تعزيز وتنظيم عروض العلاج التي تتضمن خطوطها العريضة تقريب الصحة من المواطن، وتعزيز الوقاية والعلاج الجوارحي، وتدارك الفوارق الجغرافية والاجتماعية، مع توخي ضمان خدمات نوعية، ضمن احترام كرامة المرضى.

وموازاة مع ذلك، سيتم تطوير الصناعات الصيدلانية قصد بلوغ نسبة 70% من الانتاج المحلي من الأدوية الجنيسة ونسبة 30% من منتوجات الاختصاص وجعل الصناعة الصيدلانية الوطنية قطاعا منتجا للثروة.

في الميدان الثقافي، سيتم تعزيز مرافقة الإبداع الفني والمقاولاتية الثقافية، من خلال تثمين مهنة الفنان وجميع الفاعلين في الثقافة وترقية دورهم ومركزهم الاجتماعي وكذا ضمان الدفاع عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومحاربة قرصنة الأعمال الفنية، وستولي الحكومة مكانة هامة للثقافة في الوسط المدرسي، ويضع بذلك، المدرسة في خضم

تطوير الأنشطة الفنية والثقافية بما يجعلها حاضنة للفنون والإبداع. كما ستعكف على توفير محيط ملائم لبروز مواهب فنية، من خلال استحداث بكالوريا فنية.

ويهدف إصلاح تنظيم النشاطات البدنية والرياضية إلى ترقية الرياضة في الوسط المدرسي والجامعي والرياضة في البلدية وكذا رياضات ذوي الاحتياجات الخاصة والرياضة النسوية، التي ستستفيد من مرافقة وذلك من خلال إنجاز تجهيزات رياضية ذات امتياز وجوارية عبر كامل التراب الوطني وتحسين أجهزة تسييرها.

وستعزز مكانة ومهمة التربية البدنية والرياضية، لاسيما على مستوى الطور الأول الذي يشكل بيئة حية حقيقية لبروز المواهب الرياضية الشابة، التي سيتم اكتشافها وتكوينها في الهياكل متخصصة لهذا الغرض.

إن هدفنا من كل هذا هو بناء الفرد الجزائري المتشبع بثوابت أمته والمسلح بالعلم و أدوات العصر لكي يساهم بفعالية في بناء الجزائر الجديدة.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة النواب؛

المحور الخامس: السياسة الاجتماعية.

سيتم تحسين القدرة الشرائية للمواطن وتدعيمها، حيث تعتزم الحكومة رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بعد إجراء مشاور واسع مع مختلف الفاعلين والشركاء الاجتماعيين.

وستظل حماية وترقية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في الحياة العملية، انشغالا دائما بالنسبة للسلطات العمومية التي ستعمل أيضا على ترقية الطفولة والمراهقين وكذا حماية الأشخاص المسنين.

إن الحفاظ على نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزه يندرج ضمن أولويات عمل الحكومة التي ستعمل على الشروع في عملية التعاقد في العلاج وتوسيع وعاء الاشتراك والإدماج التدريجي للأشخاص العاملين في القطاع الموازي وكذا إنشاء فرع التقاعد التكميلي على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير الأجراء.

وفي مجال السكن، تبقى الحكومة عازمة على حل مشكل السكن وضمان تمكين المواطن من سكن لائق وفق صيغ مكيفة، من خلال استهداف الأسر ذات الدخل الضعيف بصفة أولوية.

وفي هذا الإطار، تلتزم بالقضاء كليا على البيوت القصدية مع وضع نظام مراقبة ضد محاولات انتشار هذه الظاهرة وتسوية إشكالية المباني القديمة وإنجاز برنامج جديد قوامه مليون مسكن بمختلف الصيغ مع مضاعفة الجهود من أجل إتمام إنجاز البرامج الجارية.

ويشكل التزويد بالماء الشروب إحدى أولويات عمل الحكومة بالنسبة للسنوات الخمس القادمة؛ حيث تهدف إلى ربط أكبر عدد من السكان بشبكتي الماء الشروب والتطهير. وسيتم تجسيد برنامج استدراكي خاص بالولايات والمناطق التي تسجل عجزاً هاماً من حيث التزويد بالماء الشروب.

أما في مجال التزويد بالطاقة، فإن الحكومة تعتزم مواصلة الجهود لتعميم التزويد بالكهرباء والغاز عبر كامل التراب الوطني.

ولكونه يشكل باعثا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن تطوير منشآت الطرق سيستمر في الاستفادة من دعم الدولة، بغرض الاستجابة لاحتياجات تنقل الأشخاص ونقل البضائع بفضل تطوير طرق النقل العصرية والفعالة.

وبهذا الشأن، سوف تستفيد الشبكات المختلفة من ربط أفضل من خلال أعمال فك العزلة وتحسين الوصول إلى المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب .

وسيتم تطوير سياسة متعددة الأنماط لوسائل النقل من خلال بناء شبكات طرق وسكك حديدية مهيكلّة وعصرية تربط الموانئ والمطارات والمناطق اللوجستكية .

من جهة أخرى، ستسهر الحكومة على تنفيذ سياسة حقيقية لتهيئة الإقليم، تضمن بيئة حضرية وريفية محمية ومثمّنة بما يحقق للمواطن حياة جيدة، وتحترم فيها متطلبات التنمية المستدامة . وبهذه الصفة، سيتم القيام بتعزيز النظام المتعلق بتهيئة الإقليم والتعمير وسياسة المدينة، من أجل إدماج كل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، بالارتكاز على أسس ومبادئ أهداف التنمية المستدامة .

فضلا عن ذلك، سيتم تنفيذ سياسية حقيقية للتعمير تأخذ في الحسبان المعايير الهندسية وتحافظ على التراث . كما سيوجه عمل الحكومة نحو حماية وتثمين الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتكنولوجيات الخضراء والاقتصاد الدائري، وكذا نحو مكافحة الاحتباس الحراري وتلوث الغلاف الجوي .

إن توفير متطلبات العيش الكريم لكل المواطنين دون إقصاء وعبر كامل ربوع الوطن، ليس منة من الدولة ولكن واحدة من مهامها الأصيلة وهو أيضا تعهد تلتزم به الحكومة أمام الشعب .

السيد الرئيس ؛

السيدات والسادة النواب ؛

**المحور السادس : السياسة الخارجية والأمن والدفاع الوطني**

إن تعزيز دور الجزائر ونفوذها على الساحة الدولية والقارية، وتعميق علاقات تعاونها مع كافة شركائها، وكذا حماية وترقية مصالح جاليتنا الوطنية في الخارج، تشكل كلها أهم محاور سياستنا الخارجية .

فضلا عن ذلك، سيستمر تعزيز الأمن والدفاع الوطني في الاستفادة من دعم الحكومة بغرض الحفاظ على السلامة الترابية وتعزيز استقرار البلاد .

السيد الرئيس ؛

السيدات والسادة النواب ؛

إن مخطط العمل المقترح مدعو، كما يدل عنوانه على ذلك، إلى تنفيذ التزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي أعلنها في برنامجه، وسيتم تفصيله بمنهجية دقيقة في برامج عمل قطاعية ستكون موضوع متابعة وتقييم دائمين قصد بلوغ الأهداف المسطرة في الميدان .

وعلى صعيد آخر، ستقوم الحكومة بعمل تقييمي لجميع التشريعات والتنظيمات التي تحكم نشاطات الدوائر الوزارية، وذلك بهدف تطهير الوضعيات التي تمسّ بحقوق المواطنين أو التي تبرز تراكمًا من الأحكام المتناقضة، وبالتالي غير القابلة للتطبيق .

وفي السياق ذاته، وُجّهت تعليمات للدوائر الوزارية وكل المؤسسات الإدارية لحملها على محاربة البيروقراطية بشكل متواصل وشامل، وذلك من خلال تحليل جميع الإجراءات المطلوبة حالياً في العلاقات بين المواطن والإدارة أو العلاقات مع المؤسسات وكذلك في العلاقات التي تحكم الإدارات نفسها، وخصوصاً في مجال المحاسبة العمومية وتنظيم الميزانية والجباية والتنظيم التجاري، أين مازالت تهيمن إجراءات معقدة في ظل غياب العصرية .

لذا، صار حتمياً على منظومتنا القانونية أن ترقى إلى المعايير الدولية قصد تمكين اقتصادنا من التفتح على العالم والاندماج في ديناميكية الاقتصاد الحديث .

أخيراً أبلغ السيدات والسادة النواب بأني اقترحت على السيد رئيس الجمهورية تحضير مشروع قانون مالية تكميلي قصد معالجة الاختلالات الناجمة عن قانون المالية لسنة 2020، لا سيما إلغاء الأحكام الجبائية المجحفة في حق الأجراء العاملين بالجنوب وبعض أصحاب المهن الحرة، والتي كان الغرض منها إثارة البلبلة .

ولا يسعني في ختام هذا العرض التقديمي إلا أن أجدد للمواطنات والمواطنين استعداد الحكومة الصادق للعمل والتعاون مع كل الخيرين من أبناء هذا الوطن من أجل تنفيذ هذا المخطط والوفاء بالالتزامات التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية أمام شعبنا وتحقيق نهضة بلادنا في كنف الجمهورية الجديدة .

شكراً على كرم الاصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته